



ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة

م. كرار سليم عبد الزهره

المستخلص

يهدف البحث إلى تقييم مدى تطبيق التحفظ المحاسبي واثره على كفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة بالتطبيق على تسعة من المصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2015

وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في قياس واختبار متغيرات البحث باستعمال الانحدار الخطي المتعدد، اختبار T-Test واختبار Binomial وقد توصل البحث إلى تبين التزام المصارف بتطبيق التحفظ المحاسبي، وانخفاض حجم، كفاءة القرارات الاستثمارية والقيمة الدفترية للاصول عن قيمتها السوقية، وان هناك اثر عكسيا ضعيفا للتحفظ على قيمة الشركة.

وانطلاقا من النتائج السابقة يوصي الباحث بضرورة ابداء الهيئات المهنية المختصة لرأيها في تطبيق التحفظ سلبا او ايجابا، بالإضافة الى اهمية اعتماد الاستثمار الذي يحقق نمو الايرادات والمبني على دراسات الجدوى، فضلا عن اجراء الاختبارات الدورية لاختبار الانخفاض في قيمة الاصول والافصاح عن ذلك بهدف اتخاذ الاجراءات التصحيحية بالوقت الملائم.

Abstract

The research aims to evaluate the application of the accounting reservation and its impact on the efficiency of investment decisions and the value of the company's application on the nine Iraqi private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from 2015-2005.

The statistical program SPSS used in measuring and test research variables using multiple linear regression variables, test the T-Test, test Binomial, The research concluded variation bank's commitment to implement the accounting reservation, low volume, efficient investment decisions and the book value of assets on the market value, and there after inversely weak, the reservation to the company's value.

Based on previous findings the researcher recommends the need to show the relevant professional bodies for its opinion on the application negatively reservation or positively, in addition to the importance of investment that achieves revenue growth, based on feasibility studies for adoption, as well as conduct periodic tests to test for impairment of assets and disclosure in order to take corrective measures the appropriate time.

المقدمة

تعد الاستثمارات بمثابة رئة الشركة التي تتنفس من خلالها لغرض تحقيق النمو في الارباح وديمومة استمراريته في الاجل الطويل، وتشكل كفاءة القرارات الاستثمارية الحجر الاساس لتحقيق اهداف الشركة وفرص نموها وبقائها في سوق المنافسة، ومن الامور المهمة التي ينبغي ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية هو الحجم الامثل للاستثمار وتوقيته وطرق توفير الاموال اللازمة له، فضلا عن



العائد المتوقع من الاستثمار وغير ذلك من العوامل، اذ ان الافراط في الاستثمار قد يؤدي بالشركة الى العسر المالي في حين يشكل نقص الاستثمار تعطيلا للسيولة النقدية وفقدان فرص النمو وجني الارباح. ومما لاشك فيه فان القرارات الاستثمارية الناجحة تعتمد على معلومات مفيدة وصائبة بحيث توجه القرار نحو النتائج المرجوة، وقد بينت الدراسات السابقة ان الشركات التي تتصف تقاريرها بارتفاع مستوى التحفظ تحظى بقدرة ائتمانية عالية تمكنها من تنفيذ استثمارات جديدة ولم تواجه انخفاضاً في عوائد الاسهم او في قيمة الشركة. (Watts & Zao,2012:20)

وقد بينت الادبيات المحاسبية والدراسات التطبيقية ان التحفظ المحاسبي يساعد في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين(حملة الاسهم واصحاب السندات) مما يسهم في تقليل كلفة التمويل عن طريق انخفاض مطالبة المستثمرين بتحقيق عوائد مرتفعة على استثماراتهم بسبب انخفاض المخاطر الناتجة عن نقص المعلومات المتاحة لهم(Lafond & Watts,2008:31) الامر الذي يمكّن الشركة من استقطاب رؤوس الاموال التي يمكن توظيفها في المجالات المثلى للاستثمار الكفوء مما يفترض له ان يسهم في تعزيز قيمة الشركة في الاجل الطويل

المبحث الاول - المنهجية العلمية

اولاً:- مشكلة البحث

تأتي اهمية القرارات الاستثمارية للشركة من خلال تأثيرها في المستقبل المالي للشركة، ويشكل حجم الاستثمار احد اهم القضايا التي ينبغي التركيز عليها للموازنة بين عدم تجميد النقدية المتوفرة واستغلالها في تحقيق اهداف الشركة وبين الافراط في استثمار النقدية بشكل يعرض الشركة للاعسار والفشل المالي، ومما لاشك فيه فأن كلا الخيارين لهما انعكاسات على ربحية الشركة وقيمتها في الاجل البعيد، ومن المشاكل التي تثار هنا احتمال اقدام المدراء على الاستثمار في مشاريع تحقق منافعهم الذاتية على حساب منفعة الشركة وتعظيم ربحيتها، فضلاً عن مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الادارة والاطراف الاخرى والتي قد تستغلها الادارة في نقل الثروة الى طرف معين على حساب الاطراف الاخرى بالاعتماد على سياسات محاسبية منتقاة وبرزها سياسة التحفظ المحاسبي، ويمكن ايجاز مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:-

- 1- ما مدى تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
- 2- ما مدى الاختلاف(الانخفاض او الارتفاع) في تقييم الاصول في السجلات مقارنة بالقيم السوقية لها.
- 3- ما مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
- 4- ما مدى كفاية حجم الاستثمار في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.



- 5- ما اثر التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
- 6- ما اثر التحفظ المحاسبي في تعزيز قيمة المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
- 7- ماهو الاثر المشترك للتحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في تعزيز قيمة المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ثانياً: - اهمية البحث

تكمن اهمية البحث فيما يلي:-

ان نجاح الشركات واستمراريتها وتعظيم قيمتها في الاجل الطويل يعد الهدف الاول للمستثمرين فضلا عن كونه يعود بالمنفعة للعديد من الاطراف ذوي العلاقة ونمو وتطور الاقتصاد بشكل عام، وان احد اسباب نجاح الشركة هو كفاءة قراراتها الاستثمارية، ولغرض تنظيم وتوجيه القرارات الاستثمارية بالشكل الذي يخدم مصلحة الشركة بعيدا عن السلوك الانتهازي لمدراء الشركات فلا بد من وجود قيود على الممارسات والسياسات المحاسبية المطبقة من قبلهم ومن هذه القيود هو التحفظ المحاسبي والذي يفرض على الشركات الافصاح في الوقت المناسب عن المعلومات التي تمكن المستثمرين خصوصا واصحاب المصالح الاخرين عموما من مراقبة الاداء وتصحيح الانحرافات في الوقت الملائم.

ثالثاً: - اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مايلي:-

- 1- استعراض الاديبيات المتعلقة بمفهوم التحفظ المحاسبي وطرق قياسه.
- 2- تقييم كفاءة القرارات الاستثمارية وتحديد الحجم الامثل للاستثمار.
- 3- بيان الاثر الفكري والتطبيقي للتحفظ المحاسبي في ترشيد كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة.

رابعاً: - فرضيات البحث

استنادا لما سبق ولغرض تحقيق اهداف البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:-

- 1- شيوع تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة.
- 2- ان اصول المصارف العراقية الخاصة مقيمة بأعلى من قيمتها السوقية.
- 3- ارتفاع كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية الخاصة.
- 4- ارتفاع مستوى الاستثمار الفعلي عن الحجم الامثل المطلوب في المصارف العراقية الخاصة.
- 5- ان هناك اثر ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية.
- 6- ان هناك اثر ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي على قيمة المصارف.
- 7- ان هناك زيادة في اثر التحفظ المحاسبي على قيمة المصارف عند اخذ مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية بعين الاعتبار.



خامسا مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها ثمانية عشر مصرفاً، وتم اختيار هذا القطاع للاهمية البالغة للاستثمارات فيها، وقد شملت الدراسة جميع المصارف التي تتوفر بياناتها للفترة من 2005 ولغاية 2015 ولم يتم تعليق تداول اسهمها في سوق المذكور خلال تلك المدة وبلغ عددها تسعة مصارف اسهمت في توفير عينة بنسبة 50% من المجتمع، بعدد مشاهدات بلغ تسع وتسعون مشاهدة بنيت عليها الاختبارات الاحصائية.

المبحث الثاني - دراسات سابقة وما قدمته الدراسة الحالية

اولاً:- دراسات عربية

1- دراسة (النجار، 2014) والموسومة

قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية واثره على القيمة السوقية للسهم

هدفت هذه الدراسة الى قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية واختبار اثره على القيمة السوقية لاسهم عينة مقدارها 31 شركة فلسطينية للفترة من 2005-2012، وقد استخدمت الدراسة نموذجي Basu و MTB لقياس التحفظ، وتوصلت الدراسة الى ان التحفظ يؤثر ايجابيا على القيمة السوقية للسهم.

2- دراسة (سعد الدين، 2014) والموسومة

قياس اثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية

سعت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة راس المال وقيمة الشركة بالتطبيق على عينة من 32 شركة مصرية للفترة من 2008-2012، واستخدمت الدراسة نموذج MTB لقياس التحفظ ونموذج (Pham et al. 2012) لقياس قيمة الشركة من خلال قسمة (حق الملكية والديون) على اجمالي الاصول، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين التحفظ وتكلفة راس المال وطردية بين التحفظ وقيمة الشركة.

ثانياً:- دراسات أجنبية

1- دراسة (Watts & zao, 2012) والموسومة

Accounting Conservatism and Firm Value :Evidence from the Global Financial Crisis

قامت هذه الدراسة باختبار اثر التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة خلال الازمة المالية عام 2008 بالتطبيق على 2983 شركة غير مالية في الولايات المتحدة الامريكية، واستخدمت الدراسة نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي، وتم قياس اثر التحفظ على قيمة الشركة من خلال تحسين قدرة الاقتراض (عبر شروط افضل) والحد من الانتهازية الادارية، وتوصلت الدراسة الى ان التحفظ يحسن من القدرة الائتمانية للشركة ويحد من ممارسات ادارة الارياح الانتهازية ويعزز من قيمة الشركة.

2- دراسة (Xu et al., 2012) والموسومة

Accounting conservatism , Ultimate Ownership and Investment Efficiency



اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحدود الملكية وكفاءة قرارات الاستثمار، وقد شملت الدراسة 1053 شركة صينية لفترة من 2003-2007، واستخدمت نموذجي MTB، والمستحقات لقياس التحفظ، وتم قياس كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال قسمة النفقات الاستثمارية الى مجموع الاصول، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين التحفظ وكفاءة القرارات الاستثمارية في حالة وجود حاجة الى التمويل الخارجي، ووجود علاقة عكسية بين الاثنين عندما لا تكون هناك حاجة الى التمويل الخارجي.

3- دراسة (Lara et al., 2016) والموسومة

Accounting Conservatism and Firm Investment Efficiency

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية، لعينة مختارة من الشركات الاسبانية قدرها 41626 شركة لفترة من 1990-2007، واستخدمت الدراسة نموذجي Basu, C-Score لقياس التحفظ المحاسبي، ونموذج Tobin's Q لقياس قيمة الشركة، وتوصلت الدراسة الى ان التحفظ يحسن من كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال تسهيل الحصول على التمويل اللازم للحد من نقص الاستثمار.

ثالثاً :- ما قدمته الدراسة الحالية

تتشارك الدراسة الحالية مع سابقتها في تحديد اثر التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية وعلى قيمة الشركة، الا انها تميزت بما يلي:-

1- انها الدراسة الاولى التي بحثت بشكل شامل لاثر التحفظ على كل من كفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة، بينما اقتصرت الدراسات السابقة على بحث اثر التحفظ على احد المتغيرين الاخرين.

2- لم تقتصر الدراسة على اختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة فحسب، بل قامت بتقييم وقياس كل متغير منهم لبيان مستواه الفعلي في مصارف العينة.

3- استخدام مقياس حديث للتحفظ يستخدم لأول مرة في البيئة العراقية وذلك لتتبع المقاييس المطبقة مما يفتح الباب لدراسات لاحقة تختبر التفاوت في نتائج كل مقياس.

4- انها الدراسة الاولى التي تقيس كفاءة القرارات الاستثمارية للمصارف في البيئة المحلية.

المبحث الثالث - أدبيات التحفظ المحاسبي وتأثيره في كفاءة الاستثمار وقيمة الشركة

اولاً:- مفهوم التحفظ المحاسبي

لقد بينت الادبيات ان التحفظ المحاسبي هو التسمية الاحداث والمرادفة لمفهوم الحيطة والحذر والتي يعنى بها الاعتراف بالمصارف والخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالايادات والمكاسب المتوقعة وهذا ما ينتج عنه تقييم الاصول بأقل القيم الممكنة بينما تقيم الخصوم بأعلى القيم الممكنة.

(مليجي، 2014: 9)

ونشأ التحفظ المحاسبي نتيجة لحالات عدم التاكيد التي سادت الممارسات المحاسبية وذلك لتنظيم عملية الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة وذلك باختيار البديل الذي يؤدي الى عدم المبالغة في تقييم الاصول وصافي الدخل، فضلاً عن تخفيض تفاعل الادارة وميلها للمبالغة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية وذلك لحماية مستخدمي القوائم المالية من التضليل. (الموسوي، 2016: 41)



وعلى الرغم من أهمية التحفظ المحاسبي في تنظيم عملية القياس المحاسبي الا انه لم يتم الاتفاق على مفهوم واحد له، فقد عرف بأنه " عدم التماثل في توقيت اثر الانباء الجيدة والانباء السيئة على اسعار الاسهم" (Basu,1997 :33) حيث بين هذا التعريف ان الانباء السيئة (الخسائر) تكون اسرع في التأثير على اسعار الاسهم مقارنة بالانباء الجيدة (الارباح).

في حين عرف (Beaver & Ryan,2005 : 275) التحفظ المحاسبي بأنه "هو القيد المؤدي الى تخفيض القيمة الدفترية لاصول الشركة قياسا الى قيمتها السوقية بسبب وجود شهرة غير معلنه للشركة" وعلى مستوى الهيئات المهنية فقد عرف مجلس معايير المحاسبة الامريكية FASB التحفظ المحاسبي بأنه " التصرف المتعقل تجاه ظروف عدم التأكد لضمان الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر الملازمة لبيئة الاعمال". (FASB2,1980) ويلاحظ من التعاريف السابقة مايلي:-

- 1- ان التحفظ يشكل قيذا حاكما ينبغي الاخذ به عند عملية القياس المحاسبي.
- 2- لا يقتصر اثر التحفظ المحاسبي في التأثير على ربح الشركة بل يمتد تأثيره الى القيمة السوقية لاسهمها في السوق المالي ايضا.
- 3- ان التحفظ المحاسبي يسهم في التقليل من حدة المخاطر الناتجة عن حالات عدم التأكد بشأن المعلومات المستقبلية.

ثانيا:- منافع ومساوئ التحفظ المحاسبي

تباينت الاراء بين مؤيد ومعارض لسياسة التحفظ المحاسبي ويرى مؤيدوه انه يحقق الايجابيات الاتي:- (اقبال والقضاة،2014، : 902) (النجار،2014 : 183)

1. انه يقلل من مخاطر عدم التأكد ويحد من الافراط في التفاؤل من قبل المدراء والمحاسبين عند تقييم اصول الشركة وربحيتها.
 2. ينتج عنه معلومات محاسبية تتسم بالموضوعية.
 3. توفير هامش امان لحماية المحاسبين من مخاطر الافصاح عن معلومات غير صحيحة.
 4. يوفر التحفظ المحاسبي معلومات تتصف بالجودة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية.
 5. يساهم في تخفيض تكاليف التمويل ويجنب الشركة مخاطر الافلاس.
 6. حماية الدائنين من أي توزيع غير مبرر ولا داع له لموجودات الشركة كتوزيعات الارباح.
- بينما يرى معارضو التحفظ بأنه يعاب عليه المساوئ الاتية:-

(بلقاوي،2009 : 346) (الشيرازي،1990 : 204)

1. عدم التناسق بينه وبين بعض مكونات الاطار الفكري للمحاسبة مثل خاصية صدق التمثيل والحيادية وقابلية المقارنة.
2. اظهار ايرادات ومصروفات الشركة بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية مما يؤدي الى تشويه القوائم المالية.



3. ينتج عنه تضخم في دخل الشركة في السنوات اللاحقة بسبب التخفيض المتعمد لاصول الفترة الحالية.
4. ان المبالغة في تخفيض ايرادات واصلول الشركة وزيادة مصروفاتها والتزاماتها ربما يلحق ضررا ببعض الاطراف ذوي العلاقة.
5. قد يستخدمه المحاسبون لحماية انفسهم من التعرض للمسائلة بغض النظر عن كونه يحقق اهداف الشركة.

6. يؤدي اتباع سياسة التحفظ الى تكوين مخصصات او التزامات اعتباطية وغير متسقة.

وعلى مستوى الهيئات المهنية فقد تضمن المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الامريكية معارضة صريحة لسياسة التحفظ المحاسبي دعاه الى حذفه من الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية كونه خاصية غير مرغوب بها تؤدي الى عدم تماثل المعلومات بين ادارة الشركة والاطراف الاخرى، في حين لايزال مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة البريطانية يتمسك بالتحفظ المحاسبي كخاصية مؤثرة في المعلومات المحاسبية تزيد من مصداقية وموثوقية التقارير المالية. (سعد الدين، 2014: 301)

وخالصة القول ان عرف التحفظ المحاسبي لا يتضمن أي شيء يدعو المحاسب لان يقيم الاصول او الدخل بأقل مما يمكن ولكن لسوء الحظ فقد فسره المحاسبون كذلك، فكل ما يفعله التحفظ عند تطبيقه بصورة صحيحة انه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة وليس كقاعدة عامة ينبغي تطبيقها بتشدد وتطرف في كل الظروف بل فقط في المواطن التي تتطلب الحكم الشخصي للمحاسب واستنادا لقاعدة معقولة تماما وهي ابتعد عن المغالاة في التقييم، مع ملاحظة انه عندما لا يوجد شك في طريقة التقييم وانها مستندة الى مبدأ صحيح فلا حاجة لتطبيق التحفظ اصلا وطبقا لك فقد تم وضعه في اخر مستوى من هرم الاطار الفكري للمحاسبة.

(كيسو و ويجانت، 2009: 90) (بقاوي، 2009: 346)

ثالثا: - مقاييس التحفظ المحاسبي

1- نموذج (Basu 1997)

يقيس هذا النموذج التحفظ المحاسبي من خلال اثر العوائد السوقية للاسهم على ربحية الشركة، ويقوم على فكرة مفادها ان الاعتراف بالارباح والمكاسب تتطلب مستوى عالٍ من التحقق قياسا بالمصاريف والخسائر، وبالتالي يمكن قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة استجابة او تأثير العوائد على هذه الارباح والخسائر، وبما ان التحفظ يؤدي الى عدم تماثل توقيت الاعتراف بالاحداث الاقتصادية فان الانباء السيئة (الخسائر) تتأثر بشكل اسرع تبعا لتغير العوائد السوقية مقارنة بالانباء الجيدة (الارباح)

(Basu, 1997: 11)

ويعتمد هذا النموذج على الاستجابة غير المتماثلة للانباء التي تسلمها السوق من مصادر عديدة قبل تاريخ نشر القوائم المالية، اذا ان السوق يتأثر بشكل فوري ومباشر بالانباء السيئة بينما يتأثر بالنتائج الايجابية للانباء الجيدة على المدى الطويل، وبالتالي فان السوق اسرع من النظام المحاسبي في انعكاس



اثر الانباء السيئة والجيدة، حيث ان السوق المالي يستطيع الحصول على العديد من المعلومات من مختلف المصادر ويقيس اثر هذه المعلومات على اصول الشركة ويستجيب بشكل مباشر لهذه المعلومات ويعكسها على اسعار الاسهم قبل صدور القوائم المالية للشركة.

(ابو الخير، 2008: 17)

وطبقا لذلك فان النموذج الاحصائي الذي قدمه Basu كالآتي:-

$$EPS_{it} / P_{it} = \beta_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 (R_{it} * DR_{it}) + e_{it}$$

حيث:-

EPS_{it} / P_{it} : الربح التشغيلي للسهم في نهاية الفترة مقسوما على سعر السهم في بداية الفترة.

R_{it} : العائد السوقي السنوي (والذي يقاس من خلال سعر الاغلاق مطروحا منه سعر الافتتاح).

DR_{it} : متغير ثنائي بقيمة (1) إذا كان العائد سالب ، أو بقيمة (صفر) اذا كان العائد موجب.

e_{it} : خطأ التقدير للنموذج.

ويتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال مقارنة معامل الاستجابة للانباء السيئة (β_3) مع معامل الاستجابة للانباء الجيدة (β_1). وان معامل انحدار الربح على العوائد السالبة يفوق معامل انحداره على العوائد الموجبة.

ويلاحظ على هذا النموذج مايلي:-

أ- انه يعتمد في قياس التحفظ على العلاقة الاحصائية بين العوائد والارباح فقط ويهمل اثر باقي المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقة.

ب- انه يفترض ان السوق المالي اسرع من النظام المحاسبي في عكس اثر الانباء السيئة والجيدة على الارباح، الامر الذي يستلزم كفاءة السوق المالي وهذا الشرط غير متوفر في كثير من الاسواق المالية الناشئة ومنها سوق العراق للاوراق المالية خصوصا في ظل الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي.

ت- ان هذا النموذج يقيس التحفظ اما لقطاع كامل من الشركات لفترة زمنية واحدة او لشركة وحدة خلال سلسلة زمنية ولا يمكن تطبيقه لقياس التحفظ على مستوى كل شركة وكل سنة.

2- نموج C-Score

وتم تطوير هذا النموذج من قبل Penman & zhang سنة 2000 ومن خلاله يتم التوصل لقياس التحفظ المحاسبي عن طريق قسمة الاحتياطات المقدرة على صافي الاصول التشغيلية للشركة والتي تمثل الفرق بين الاصول التشغيلية والمطلوبات التشغيلية (مع ملاحظة استبعاد الاصول والخصوم المالية لانها مقيمة اصلا بالقيمة السوقية ولايمتد تأثير سياسة التحفظ لها)، ويتم ذلك من خلال المعادلة الآتية:-

$$C - Score = ER \div NOA$$

حيث ان:-

$$C - Score = \text{درجة التحفظ المحاسبي (conservatism score)}$$

$$ER = \text{الاحتياطات المقدرة (estimated reseve)}$$



$NOA =$ صافي الاصول التشغيلية (net operating assets)

ويتم قياس الاحتياطات المقدرة طبقاً لهذا النموذج بالاستناد الى ثلاث عناصر هي المخزون السلعي، نفقات البحث والتطوير ونفقات الاعلان وبالتالي يمكن اعادة صياغة المعادلة اعلاه بالشكل الاتي:-

$$C - Score = (INV^{res} + R \& D^{res} + ADV^{res}) \div NOA$$

حيث ان:-

INV^{res} = احتياطات المخزون السلعي (المحسوبة بطريقة LIFO والتي تظهر في هوامش القوائم المالية)

$R \& D^{res}$ = احتياطات البحث والتطوير (وتحسب من خلال قسط الاطفاء لنفقات البحث والتطوير)

ADV^{res} = احتياطات الاعلان (وتقاس من خلال قسط الاطفاء لنفقات الاعلان التي تم رسملتها سابقاً)

وكما زادت درجة C-Scoe فأن ذلك دليلاً على ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي للشركة.

(Penman & Zhang, 2000: 242-243)

وعلى الرغم من ان هذا النموذج يمكن من خلاله قياس التحفظ على مستوى شركة/سنة الا انه يلاحظ عليه في كونه يقيس التحفظ في بعض العناصر ولا يقدم مقياساً لدرجة التحفظ في القوائم المالية للشركة ككل، فضلاً عن كونه غير قابل للتطبيق في البيئة العراقية لعدم توفر المعلومات الكافية لاحتسابه ضمن التقارير المالية المنشورة للشركات العراقية.

3- نموذج (MTB)

تم تطوير هذا النموذج من قبل Beaver & ryan في سنة 2000 وترتكز فكرة هذا النموذج على العلاقة بين القيمة السوقية لاسهم الشركة (Market value) الى قيمتها الدفترية (Book value).

(Beaver & ryan, 2000: 122)

اذا ان القيمة الدفترية هي نتاج تطبيق السياسات المحاسبية المختلفة وان التحفظ يؤدي الى تخفيض قيم الاصول وبالتالي تخفيض قيمتها الدفترية، اما القيمة السوقية فأنها تمثل الاسعار السائدة للاسهم في الاسواق المالية، لذا تعد زيادة نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية من سنة الى اخرى مؤشراً على زيادة درجة التحفظ المحاسبي. (المشهداني وحמיד، 2014: 192)

وقد بينت الدراسات ان ارتفاع نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية الى اكثر من الواحد الصحيح يدل على قيام الشركة باستخدام سياسة التحفظ المحاسبي التي ادت الى تخفيض قيم الاصول والارباح وهذا يعني ان الشركة مقيمة باقل من مما ينبغي وهذا هو جوهر مضمون التحفظ المحاسبي. (حمدان، 2012: 25)

وعلى الرغم من ان هذا النموذج يمكن استخدامه في قياس التحفظ على مستوى شركة/سنة الا انه يقيس الاثر التراكمي للتحفظ منذ بداية تأسيس الشركة ولغاية تاريخ القياس وليس التحفظ في سنة القياس فقط.

4- نموذج المستحقات (accruals)

تم تطوير هذا النموذج من قبل Givoly & Hayn في سنة 2000 بالاعتماد على المستحقات السنوية للشركة، اذ يؤدي التحفظ المحاسبي الى انخفاض الربح المحاسبي المحسوب على اساس الاستحقاق عن



صافي التدفقات النقدية التشغيلية، ويستدل على وجود التحفظ في التقارير المالية للشركة من خلال استمرار ظهور المستحقات السالبة، فأتباع سياسة التحفظ ينتج عنها انخفاضاً في الأرباح المفصح عنها في حين تبقى التدفقات النقدية مستمرة بسبب وجود أرباح جيدة لم يتم الاعتراف بها بعد. (Givoly & Hayn, 2000: 292)

ويستمد هذا النموذج فكرته من حيث ان توفر قدر معين من التحقق بالنسبة للخسائر يؤدي الى الاعتراف بها في حين يتوفر نفس ذلك القدر من التحقق بالأرباح ولكن لا يتم الاعتراف بها، و يترتب على ذلك وجود انخفاض في الأرباح ناتج عن الاعتراف المبكر بالخسائر، وبسبب ان هذه الخسائر قد لا تتكرر في المستقبل فان النقص في الأرباح يكون قليل الاستمرارية، وبالتالي فان صافي القيمة السالبة للمستحقات يمكن ان تستخدم كمقياس للتحفظ المحاسبي. (عبد المجيد، 2013: 149)

ويميز هذا النموذج بين نوعين من المستحقات هما المستحقات من العمليات التشغيلية والمستحقات من العمليات غير التشغيلية ويتم حساب كل منهم كالآتي:-

1- اجمالي المستحقات (قبل الاندثار) = (صافي الدخل + الاندثار) - التدفقات النقدية التشغيلية

2- المستحقات التشغيلية = التغير في المدينون + التغير في المخزون + التغير في المصاريف المدفوعة مقدماً - التغير في الدائون - التغير في الضرائب المستحقة

3- المستحقات غير التشغيلية = اجمالي المستحقات - المستحقات التشغيلية

وتجدر الإشارة الى ان المستحقات غير التشغيلية تنشأ من الخسائر والديون المعدومة واعادة الهيكلة واثر التغير في التقديرات ومكاسب وخسائر بيع الاصول ومصاريف انخفاض قيمة الاصول، وتشير القيمة السالبة للمستحقات غير التشغيلية الى وجود التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة.

(Givoly & Hayn, 2000: 303) (المشهداني وحמיד، 2014: 375)

وتكمن اهمية هذا النموذج في كونه يعتمد على معلومات القوائم المالية فقط ولا يحتاج الى معلومات من السوق المالي، فضلاً عن امكانية استخدامه لقياس التحفظ على مستوى كل شركة/سنة، لكن هذا النموذج غير صالح للتطبيق في المصارف العراقية الخاصة بسبب عدم توفر معظم المفردات الداخلة في حساب المستحقات التشغيلية في القوائم المالية لعدم وجود هكذا حسابات في تلك المصارف مثل (المخزون، المدينون، الدائون، المصاريف المدفوعة مقدماً).

الا انه في سنة 2012 طور Xu وزملائه النموذج اعلاه (نموذج Givoly & Hayn, 2000) بالاعتماد على فكرة ان التحفظ المحاسبي ينتج عنه مستحقات سلبية تراكمية على المدى الطويل وقدموا النموذج الآتي:- (Xu et al, 2012: 10)

$$CONACC = -1 * (CFO - DEP + NIO) / TA$$

حيث ان :-

CONACC = درجة التحفظ المحاسبي

NIO = الربح التشغيلي

DEP = اندثار الموجودات الثابتة



CFO = التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

TA = اجمالي الاصول اخر المدة

وتشير القيمة السالبة لـ CONACC الى وجود التحفظ المحاسبي ويزداد التحفظ المحاسبي للشركة بزيادة تلك القيمة السالبة.

ويمتاز هذا النموذج بإمكانية استخدامه لقياس التحفظ على مستوى كل شركة/سنة، فضلا عن اعتماده على المعلومات المحاسبية المدرجة في القوائم المالية ولا يحتاج الى معلومات من السوق المالي.

وبالإضافة للمبررات اعلاه فأنا الباحث سيستخدم هذا النموذج في الجانب العملي للأسباب الآتية:-

1. لتوفر البيانات اللازمة لتطبيقه في البيئة العراقية .
2. يعد من أحدث نماذج قياس التحفظ المحاسبي التي طورتها الأدبيات المختصة.
3. يتجاوز المعوقات والملاحظات التي اشار اليها الباحث في باقي النماذج.
4. رغبة الباحث في استخدام نموذج غير مستخدم سابقا لقياس التحفظ المحاسبي في البيئة المحلية، إذ ان جميع المقاييس الأخرى تم استخدامها في دراسات سابقة تخص التحفظ المحاسبي على وجه الخصوص.

5. استخدامه في العديد من الدراسات الأخرى (على الرغم من حداثة) مثل دراسة:-

- دراسة (واعظ وباغي، 2014) والموسومة "تأثير ساختار مالكي بر ارتباط بين محافظة كاري حسابداری وكارایی سرمایه گذاري".

- دراسة (Mansoori & Kiamehr, 2014) والموسومة

"Studying the role of accounting conservatism and institutional investors on investment process of firms accepted in tehran stock exchange market

رابعا:- كفاءة القرارات الاستثمارية

يقصد بالقرارات الاستثمارية هي تلك القرارات المتعلقة باقتناء او الاستغناء عن الاصول الثابتة او الاستثمارات طويلة الاجل والتي يتم الافصاح عنها في القسم الثاني من قائمة التدفقات النقدية.

في حين ان كفاءة القرارات الاستثمارية تشير الى مدى امكانية قيام الشركة بتنفيذ مشاريع استثمارية ذات صافي قيمة حالية موجبة، ويرتبط بكفاءة القرارات الاستثمارية مفهوم اخر الا وهو الحجم الامثل للاستثمار والذي يعنى به الاستمرار بالاستثمار لحين تساوي المنفعة الحدية للاستثمار مع التكاليف الحدية له. (الصايغ وعبد المجيد، 2015: 6)

وتؤدي عدم كفاءة القرارات الاستثمارية الى احدى المشكلتين الآتيتين:- (6: Lara et al., 2016)

1- فقدان فرص استثمارية جيدة ذات قيمة حالية موجبة تؤدي الى تعطيل السيولة المتاحة وربما

تعرض الشركة الى خسائر في الاجل المنظور .

2- الافراط في الاستثمار الى الحد الذي يتم فيه تنفيذ مشاريع ذات قيمة حالية سالبة تحقيقا لمصالح

ذاتية للمدراء على حساب مصلحة الشركة واستمراريتها وتعظيم قيمتها في الاجل الطويل.



خامسا :- تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة

لقد بينت الأدبيات المحاسبية ان جوهر التحفظ المحاسبي الذي يتضمن الاعتراف بالاخبار غير الجيدة(السيئة) في الوقت الملائم وعدم حجبها عن الاطراف ذوي العلاقة يرسل اشارات تحذيرية للمستخدمين تمكنهم من توجيه الرقابة الفاعلة على عمل الادارة لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة لجعل القرارات المتخذة اكثر فاعلية ومنها القرارات الاستثمارية التي تصب في مصلحة الشركة وديمومتها في الاجل غير المنظور.(سعد الدين،2014: 313)

وتشير الدراسات السابقة الى ان التقارير المالية المتحفظة يمكن ان تعزز من كفاءة القرارات الاستثمارية عن طريق تقييد السلوك الانتهازي للمدراء،فالتحفظ المحاسبي يقيد قدرة الادارة للمبالغة تقييم الاصول والارباح الصافية الحالية،فضلا عن ذلك فإن المدراء غالبا ما يميلون الى الاستمرار بتشغيل المشاريع الخاسرة لان تركها من الممكن ان يؤثر على الدخل الحالي او الامتيازات والمنافع الخاصة بالمدير كالسمعة والشهرة الادارية وهنا يبرز دور التحفظ في كونه قيذا يجبر المدراء على الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تلك المشاريع ذات الاداء الضعيف في الوقت المناسب وأن ذلك يقلل من رغبة المدراء على مواصلة العمل فيها(Balakrishnan et. al, 2016 :8)،وبالتالي فإن التحفظ المحاسبي ساهم في تعزيز كفاءة القرارات الاستثمارية عن طريق اجبار المدراء على الانهاء المبكر للمشاريع الخاسرة.

وقد بينت دراسة (Watts & Zao,2012: 20) ان الدراسات الحديثة توفر الدعم النظري والتطبيقي لميل المقرضين (اصحاب سندات القرض) للمطالبة بتطبيق سياسة التحفظ،اذ ان الشركات الاكثر توسعا في استخدام سندات القرض تبدي درجة اكبر من التحفظ في سياساتها المحاسبية،وان سياسة التحفظ هي الطريقة المثلى للشركات المقيدة ماليا للحصول على تمويل محفوف بالمخاطر من خلال ضمان الاصول المسجلة بالقيم الادنى،وان الشركات التي تتسم تقاريرها المالية بارتفاع مستوى التحفظ تستطيع الحصول على الاموال بمعدل فائدة اقل مما يحسن من فرص الحصول على التمويل الخارجي من خلال ادراجها ضمن تصنيفات ائتمانية افضل وبالتالي تكون اكثر قدرة على تمويل استثماراتها وعدم مواجهة مشاكل الانخفاض في عوائد الاسهم او قيمة الشركة.

في حين بينت دراسة (Lafond & Watts, 2008 :31) ان التحفظ المحاسبي يساعد في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين ادارة الشركة والمستثمرين وحملة السندات مما يسهم في التقليل من انخفاض مطالباتهم بتحقيق عوائد مرتفعة على استثماراتهم بسبب انخفاض المخاطر الناتجة عن نقص المعلومات المتاحة لهم،وهذا ما يمكن الشركة من استقطاب رؤوس الاموال التي يمكن توظيفها في مجالات الاستثمار واتخاذ القرارات الاكثر كفاءة في تعزيز قيمة الشركة وتعظيم المنفعة في الاجل البعيد.

وفي ذات السياق يرى (Biddle et al, 2011 8) ان قدرة الشركة الاستثمارية غالبا ما تتوقف على التمويل الخارجي وان هذا التمويل يتوقف على مقدار مخاطر الاستثمار،وبالتالي فانها تستطيع التوسع بالاستثمار كلما كان هناك انخفاضا في المخاطرة،ومن ابرز تلك المخاطر هي مخاطر المعلومات،والتي يلعب التحفظ المحاسبي دورا هاما في تخفيضها من خلال الزام المدراء بتوفير المعلومات المناسبة التي تسهم في تخفيض حالة عدم التماثل في المعلومات من خلال الافصاح في التوقيت الملائم عن الانباء



غير السارة المتعلقة بالربح المحاسبي وقيم الاصول، وبالتالي فإنه من المفترض ان يساهم التحفظ المحاسبي في التأثير على القرارات الاستثمارية عن طريق خفض خطر المعلومات الذي يسهم بدوره في جذب التمويل اللازم للاستثمارات.

اما دراسة (Ahmed et. al, 2002 :17) وفي اطار سعيها لاختبار اثر التحفظ المحاسبي في الحد من اختلاف المصالح بين حملة الاسهم واصحاب السندات حول كل من سياسة توزيع الارباح وخفض تكلفة الديون فقد بينت ان الشركات التي تواجه تعارضا شديدا فيما يتعلق بسياسة توزيع الارباح فانها تتجه نحو استخدام التحفظ المحاسبي لغرض تخفيض كلفة الديون التي بدورها تعد مؤشرا هاما لتقييم قدرة الشركة على تخصيص الموارد المحدودة بين البدائل الاستثمارية المتاحة امامها لغرض اتخاذ القرار الاستثماري الافضل* .

واشارت دراسة (Xu et al,2012 :2) الى ان سياسة التحفظ تحسن من كفاءة الاستثمار من خلال الحد من الاستثمار المفرط من قبل المدراء، في حين انها يمكن ان تزيد من الاستثمارات في الحالات التي تكون فيها الشركة اكثر عرضة لنقص الاستثمار، وان التحفظ المحاسبي لا يشجع المدراء في اختيار المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية السالبة والتخلي المبكر عن المشاريع ذات الاداء الضعيف ويخلق حافزا لتجاهل المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية الموجبة ولكنها عالية المخاطر.

ويرى (Givoly & Hayn,2000 :22) انه من المتوقع ان يساعد التحفظ المحاسبي من مشاكل الافراط في الاستثمار في الشركات التي لديها قدرة عالية على الاستثمار-اذ ان مدراء هذه الشركات هم الاكثر قدرة على تنفيذ مشاريع تحقق صافي قيمة حالية سالبة ولكن تحقق منافع خاصة بهم-من خلال الاعتراف بالخسائر بالوقت المناسب مما يكشف بشكل عاجل عن نتائج القرارات ذات المصلحة الشخصية للمدراء ويمكن المستثمرين من محاسبة المدراء وردع هكذا سلوك في المستقبل.

كما يتوقع ان يختلف اثر التحفظ على مستقبل الشركة بشكل مختلف من شركة الى اخرى اعتمادا على الوضع المالي للشركة، فبالنسبة للشركات التي لديها قدرة عالية على الاستثمار فان التحفظ المحاسبي يؤدي الى اختيار افضل المشاريع والتخلي المبكر عن المشاريع الاستثمارية الخاسرة مما يسهم في زيادة العائد على الاصول في المستقبل، اما بالنسبة للشركات التي تنخفض لديها القدرة على الاستثمار فان التحفظ يؤدي الى الحصول على تمويل اضافي خارجي خصوصا في المشاريع منخفضة المخاطر، لان عدم القدرة على الاقتراض الخارجي تسبب في ضياع العديد من فرص الاستثمار الجذابة التي يمكن من خلالها تعظيم قيمة الشركة. (Lara et al,2016 :3)

المبحث الرابع - قياس المتغيرات واختبار الفرضيات البحث

اولا:- قياس المتغيرات

1- المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)

تجدر الاشارة الى ان الشركات غالبا ما تستخدم القروض لغرض النشاط الاستثماري وليس النشاط التشغيلي خصوصا اذا كان معدل العائد على استثماراتها اكبر من معدل فوائد القرض.*



وسيتم قياسه بأستخدام نموذج المستحقات الذي قدم من قبل Givolý & Hayn سنة 2000 والذي تم تطويره لاحقا من قبل (Xu et al,2012) وبموجب المعادلة الآتية:-

$$CONACC = (TA / NIO + DEP - CFO) * (-1)$$

حيث ان :-

CONACC = درجة التحفظ المحاسبي

NIO = الربح التشغيلي

DEP = اندثار الموجودات الثابتة

CFO = التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية

TA = اجمالي الاصول اخر المدة

وتم استخدام هذا النموذج للأسباب المبينة سابقا في هذا البحث.

2- المتغير التابع (قيمة الشركة)

تم قياس قيمة الشركة بالاعتماد على نموذج Tobin's Q والذي اوجده العالم James Tobin عام 1969 وتم تطويره لاحقا من قبل Chung & Pruitt, 1994 ووفق المعادلة الآتية:-

$$Approximate Q = (MVE + PS + DBET) / TA$$

حيث ان:-

MVE = القيمة السوقية الاجمالية لاسهم الشركة.

PS = القيمة النقدية لاسهم الممتازة

DBET = المطلوبات (قصيرة الاجل + طويلة الاجل) مطروحا منها الاصول قصيرة الاجل

TA = اجمالي الاصول

وكلما زادت قيمة Q عن الواحد الصحيح فأن ذلك يشير الى زيادة قيمة الشركة، وعند انخفاض قيمتها

عن الواحد الصحيح فأن ذلك يعني ان اصول الشركة مقيمة باعلى من قيمتها السوقية.

(Chung & Pryitt, 1994 : 71)

وقد استخدم هذا النموذج في العديد من الدراسات منها على سبيل المثال:-

أ- دراسة (عثمان، 2008) والموسومة "اثر مخاطر الائتمان على قيمة البنوك"

ب- دراسة (Sun & Kim, 2011) والموسومة

" Customer satisfaction, profitability, and firm value in the hospitality and "

" tourism industry

3- المتغير الوسيط (كفاءة القرارات الاستثمارية)

ويعامل هذا المتغير كمتغير مستقل تارة (عند قياس تأثيره على قيمة الشركة) وكمتغير تابع تارة

أخرى (عند قياس تأثيره بالتحفظ المحاسبي)، وسيتم قياس هذا المتغير وفق المعادلة الآتية:-

(Chen et al., 2011 : 1263) (McNichols & Stubben, 2008)

$$Investment_{it} = B_0 + B_1 Neg_{it-1} + B_2 \%RevGrowth_{it-1} + B3 Neg * \%RevGrowth_{it-1} + \epsilon_{it}$$



حيث ان :-

$$Investment_{it} = \text{الاستثمارات الفعلية للشركة للعام الحالي}$$

$$RevGrowth_{it-1} = \text{معدل النمو السنوي ليرادات الشركة}$$

$$Neg_{it-1} = \text{متغير وهمي يأخذ الرقم (1) اذا كان نمو اليرادات سالب ويأخذ الرقم (صفر) في غير ذلك.}$$

ويتم قياس الاستثمارات الفعلية من خلال مجموع الاستثمارات الجديدة في الاصول الثابتة والاستثمارات طويلة الاجل ونفقات البحث والتطوير مخصوصا منها مبيعات الاصول الثابتة والاستثمارات طويلة الاجل، مع ترجيح الناتج باجمالي الاصول في العام السابق.

اما معدل النمو السنوي لليرادات فتم قياسه كالآتي:-

$$\text{معدل النمو في اليرادات} = (\text{يرادات العام الحالي} - \text{يرادات العام السابق}) \div \text{يرادات العام السابق}$$

وبالاستناد الى معادلة الانحدار اعلاه فيتم تقسيم الشركات الى مجموعتين بالاعتماد على قيمة البواقي الاحصائية وكالآتي:-

- الشركات ذات البواقي الاحصائية السالبة تتصف بانخفاض الاستثمار

- الشركات ذات البواقي الاحصائية الموجبة تتصف بارتفاع الاستثمار

وقد استخدم هذا النموذج لقياس كفاءة الاستثمار في العديد من الدراسات ومنها على سبيل المثال:-

أ- دراسة (الصايغ وعبد المجيد، 2015) والموسومة

"قياس اثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية"

ب- دراسة (Mohammadi, 2014) والموسومة

"The relationship between financial reporting quality and investment efficiency in "tehran stock exchange"

4- المتغيرات الضابطة

وتتمثل في مجموعة من المتغيرات التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وبينها بالصورة الاقرب الى الحقيقة وهذه المتغيرات هي:-

أ- حجم الشركة (Size) وتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لاصول الشركة.

ب- الرافعة المالية (LEV) وتقاس من خلال قسمة اجمالي الخصوم على اجمالي الاصول.

ج- عمر الشركة (Age) ويقاس من خلال المدة من تاريخ تأسيس الشركة ولغاية تاريخ قياس متغيرات البحث الاخرى.

ثانيا:- اختبار فرضيات البحث

1- الفرضية الاولى " شيوع تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة "



لغرض توفير المعلومات اللازمة لاختبار هذه الفرضية فقد تم جمع المعلومات اللازمة لقياس التحفظ المحاسبي لكل مشاهدة من المشاهدات التي شملتها فترة الدراسة، ويتطبيق معادلة قياس التحفظ بالاعتماد على نموذج المستحقات المشار اليه سابقا كانت النتائج كالآتي:-

جدول رقم (1) قياس التحفظ المحاسبي في مصارف العينة

ت	المصرف	السنة	الربح التشغيلي (مليون دينار)	الاندثار (دينار)	التدفق النقدي التشغيلي (دينار)	الاصول اخر المدة (الف دينار)	CONACC	النتيجة
1	الاتمان	2005	6,625	304,572,773	102,574,841,868	213,869,681	0.447	لا يوجد تحفظ
		2006	14,650	615,888,649	39,196,437,457	357,423,459	0.067	لا يوجد تحفظ
		2007	22,450	587,875,068	-16,278,711,284	359,329,224	-0.109	يوجد تحفظ
		2008	19,320	654,954,493	3,779,980,195	337,992,827	-0.048	يوجد تحفظ
		2009	9,010	1,023,534,045	-16,531,442,086	363,961,162	-0.073	يوجد تحفظ
		2010	1,000	811,045,946	35,486,701,142	594,931,934	0.057	لا يوجد تحفظ
		2011	19,100	515,170,000	-11,455,867,342	444,122,919	-0.070	يوجد تحفظ
		2012	15,500	516,295,000	-21,510,006,000	561,579,222	-0.067	يوجد تحفظ
		2013	14,250	442,725,000	7,014,018,000	602,995,583	-0.013	يوجد تحفظ
		2014	16,750	374,408,000	488,726,126,000	625,187,059	0.754	لا يوجد تحفظ
		2015	15,300	202,222,000	97,015,319,000	618,517,645	0.132	لا يوجد تحفظ
2	الاستثمار	2005	7,450	148,869,438	-31,709,538,461	138,577,952	-0.284	يوجد تحفظ
		2006	8,360	861,471,000	11,134,784,661	167,731,022	0.011	لا يوجد تحفظ
		2007	11,484	843,136,000	-35,082,699,000	131,112,403	-0.362	يوجد تحفظ
		2008	14,475	206,198,000	130,412,671,000	158,171,718	0.732	لا يوجد تحفظ
		2009	5,594	617,175,000	-40,843,737,698	191,558,025	-0.246	يوجد تحفظ
		2010	11,928	899,249,000	37,206,386,380	246,091,571	0.099	لا يوجد تحفظ
		2011	12,200	988,649,000	-11,203,079,682	327,719,084	-0.074	يوجد تحفظ
		2012	13,700	1,430,389,000	9,507,753,000	378,276,838	-0.015	يوجد تحفظ
		2013	31,930	1,436,255,000	50,429,031,000	520,596,472	0.033	لا يوجد تحفظ
		2014	39,750	1,243,082,000	52,691,968,000	558,655,517	0.021	لا يوجد تحفظ
3	الاهلي	2005	2,100	105,674,871	11,788,884,016	64,006,501	0.150	لا يوجد تحفظ
		2006	1,025	96,374,169	-12,209,753,903	43,925,751	-0.303	يوجد تحفظ



تحفظ						
لا يوجد تحفظ	0.182	51,192,450	12,095,654,402	88,386,000	2,700	2007
يوجد تحفظ	-0.004	70,563,773	3,223,335,000	91,647,000	3,425	2008
يوجد تحفظ	-0.113	94,052,910	-9,198,416,000	107,344,000	1,300	2009
يوجد تحفظ	-0.028	107,558,290	-718,052,000	135,193,000	2,200	2010
لا يوجد تحفظ	0.035	184,664,616	11,426,583,000	422,925,000	4,600	2011
لا يوجد تحفظ	0.290	337,248,548	116,785,717,000	701,379,000	18,400	2012
لا يوجد تحفظ	0.069	1,608,834,972	130,270,077,884	881,606,415	18,696	2013
يوجد تحفظ	-0.046	1,497,823,334	-53,554,741,922	1,161,714,610	14,750	2014
يوجد تحفظ	-0.087	535,764,591	-32,336,969,423	1,675,189,102	12,500	2015
لا يوجد تحفظ	0.164	45,723,266	9,160,043,418	151,804,162	1,504	2005
يوجد تحفظ	-0.007	81,847,074	2,399,438,488	164,039,920	2,793	2006
لا يوجد تحفظ	0.103	141,855,589	19,892,890,204	332,458,064	5,005	2007
لا يوجد تحفظ	0.024	239,984,991	21,898,297,534	648,366,669	15,575	2008
يوجد تحفظ	-0.121	258,650,056	-22,277,825,816	672,695,421	8,350	2009
لا يوجد تحفظ	0.047	272,031,633	19,919,669,632	708,186,851	6,383	2010
يوجد تحفظ	-0.098	354,046,282	-21,081,713,882	615,415,566	12,890	2011
لا يوجد تحفظ	0.075	424,766,298	69,278,975,935	750,619,720	36,798	2012
لا يوجد تحفظ	0.067	781,479,239	110,642,947,612	1,427,866,258	57,000	2013
يوجد تحفظ	-0.059	816,478,697	-1,824,257,897	2,269,079,516	43,800	2014
يوجد تحفظ	-0.123	810,971,493	-78,170,054,877	3,637,281,189	18,000	2015
لا يوجد تحفظ	0.053	319,496,069	30,337,922,745	171,610,292	13,260	2005
لا يوجد تحفظ	0.110	229,385,631	31,166,544,405	467,493,598	5,481	2006
لا يوجد تحفظ	0.051	406,782,969	41,337,247,842	341,278,731	20,243	2007
لا يوجد تحفظ	0.051	569,667,613	45,336,038,237	400,549,894	15,666	2008
لا يوجد تحفظ	0.225	557,540,022	138,249,753,784	1,151,014,740	11,660	2009
يوجد تحفظ	-0.037	580,125,543	-10,718,961,260	979,165,496	9,636	2010
يوجد تحفظ	-0.044	657,749,397	-6,333,774,297	1,090,698,425	21,700	2011
لا يوجد تحفظ	0.049	818,969,590	73,931,320,473	1,378,905,763	32,550	2012
يوجد	-0.076	774,180,019	-32,373,395,240	1,672,038,540	24,450	2013

مجلة الخرجي للمؤام الاقتصادية والإدارية المجلد الرابع عشر - العدد (٣) - ٢٠١٧ م



تحفظ								
يوجد	-0.262	683,076,387	-171,818,317,110	2,169,347,984	5,000	2014	الموصل	6
لا يوجد	0.001	675,123,602	11,491,334,960	3,011,313,907	7,750	2015		
لا يوجد	0.075	79,855,282	8,437,027,122	70,661,363	2,340	2005		
لا يوجد	0.076	90,371,937	10,048,141,089	106,318,230	3,040	2006		
لا يوجد	0.227	112,973,528	31,110,934,892	188,271,572	5,225	2007		
لا يوجد	0.269	205,984,854	63,214,658,207	222,651,063	7,600	2008		
يوجد	-0.194	205,310,509	-31,131,962,091	344,165,911	8,350	2009		
يوجد	-0.277	186,010,791	-38,866,850,583	316,598,684	12,250	2010		
لا يوجد	0.058	258,603,105	28,222,257,038	406,221,819	12,825	2011		
يوجد	-0.103	472,979,958	-28,077,668,724	412,903,291	20,402	2012		
لا يوجد	0.134	560,875,575	123,026,542,566	768,687,348	47,268	2013		
يوجد	-0.660	348,145,109	-226,318,897,663	881,387,775	2,424	2014		
لا يوجد	0.116	365,478,345	44,912,449,447	847,028,866	1,768	2015	بابل	7
يوجد	-0.074	69,870,251	-2,058,075,912	98,647,922	3,030	2005		
يوجد	-0.129	74,829,422	-5,945,127,528	144,225,366	3,600	2006		
لا يوجد	0.132	82,455,759	15,905,394,668	208,674,427	4,800	2007		
لا يوجد	0.314	122,436,989	45,356,829,900	156,267,875	6,720	2008		
لا يوجد	0.148	168,521,549	29,689,802,756	276,584,765	4,400	2009		
لا يوجد	0.036	201,242,642	11,311,585,982	465,158,559	3,700	2010		
يوجد	-0.148	271,377,273	-33,551,268,013	417,129,181	6,100	2011		
لا يوجد	0.203	303,653,144	67,745,550,480	530,517,307	5,600	2012		
يوجد	-0.532	328,166,930	-168,242,719,917	934,765,216	5,550	2013		
يوجد	-0.195	312,027,436	-53,888,503,957	1,014,079,032	5,992	2014		
يوجد	-0.107	358,698,931	-32,138,070,903	1,011,245,430	5,325	2015		
لا يوجد	0.384	318,090,429	127,167,680,182	315,127,000	4,768	2005		
لا يوجد	0.061	331,209,583	30,409,447,093	420,615,000	9,641	2006		
يوجد	-0.120	363,724,586	-20,777,540,843	355,465,000	22,408	2007		
لا يوجد	0.188	404,177,095	102,261,617,612	419,435,000	25,760	2008		
لا يوجد	0.312	661,618,927	226,935,343,000	718,140,000	19,805	2009		



تحفظ						
لا يوجد تحفظ	0.065	804,688,378	72,281,306,000	1,744,818,000	18,000	2010
يوجد تحفظ	-0.154	699,368,971	-77,192,921,000	2,822,612,000	27,773	2011
لا يوجد تحفظ	0.272	1,046,719,009	318,704,762,000	3,045,652,000	31,325	2012
يوجد تحفظ	-0.143	1,764,904,558	-202,317,694,000	3,280,144,000	46,000	2013
لا يوجد تحفظ	0.186	1,827,505,325	379,270,932,000	2,888,918,000	36,000	2014
يوجد تحفظ	-0.061	1,649,536,698	-58,307,916,000	2,773,251,000	39,250	2015
يوجد تحفظ	-0.303	27,069,665	-6,542,443,930	45,921,123	1,614	2005
يوجد تحفظ	-0.124	38,077,433	-2,763,448,142	43,579,522	1,906	2006
لا يوجد تحفظ	0.134	47,219,951	8,952,086,962	100,997,820	2,520	2007
لا يوجد تحفظ	0.073	77,531,702	7,870,305,359	357,844,674	1,845	2008
يوجد تحفظ	-0.359	94,982,200	-28,434,270,580	337,006,348	5,350	2009
لا يوجد تحفظ	0.137	119,936,263	17,003,487,948	427,473,797	140	2010
يوجد تحفظ	-0.133	168,098,367	-22,619,385,017	268,589,000	-500	2011
لا يوجد تحفظ	0.122	270,188,999	33,654,553,000	460,275,000	151	2012
يوجد تحفظ	-0.004	310,658,826	1,491,590,000	563,013,000	2,248	2013
يوجد تحفظ	-0.003	419,761,171	2,000,576,000	385,041,000	3,000	2014
يوجد تحفظ	-0.123	369,588,287	-40,281,387,000	395,577,000	4,600	2015

9

مجلة الخري للعلوم الاقتصادية والإدارية

المجلد الرابع عشر - العدد (٣) - ٢٠١٧ م

من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف العينة

وتشير النتائج اعلاه الى ان نسبة تطبيق سياسة التحفظ في المشاهدات اعلاه تبلغ 47%، وكان اعلى تطبيق لسياسة التحفظ المحاسبي في مصرف الموصل لسنة 2014 وبدرجة تبلغ (-0,660) واقل تطبيق لسياسة التحفظ في مصرف الخليج لسنة 2015 وبدرجة تبلغ (-0,007) وكان متوسطة درجة التحفظ المحاسبي بمقدار (-0,143)، في حين ان نسبة عدم تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في المشاهدات بلغت 53%.

وتم اختبار هذه الفرضية من خلال اجراء التحليل الاحصائي T-Test مع اعتماد قيمة (الصفر) كقيمة اختبارية لاجراء التحليل المذكور (وهي الحد الفاصل بين تطبيق او عدم تطبيق سياسة التحفظ)، وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-



جدول رقم (2) نتائج اختبار الفرضية الاولى

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
99	0.01168	0.207367	0.020841		
Test Value = 0					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
0.560	98	0.577	0.011677	-0.02968-	0.05304

وبما ان نسبة معنوية الاختبار sig تبلغ 0,577 وهي اعلى بكثير من نسبة الخطأ المقبول المحدد سلفا وبالبالغة 0,05 وأن قيمة T المحسوبة وبالبالغة 0,56 اصغر من قيمتها الجدولية البالغة 1,661 لذا يتم رفض فرضية البحث احصائيا.

2- الفرضية الثانية" ان اصول المصارف العراقية الخاصة مقيمة بأعلى من قيمتها السوقية" بتطبيق معادلة Tobin's Q على مصارف العينة كانت النتائج كالآتي* :-

جدول رقم(3) نتائج تطبيق معادلة Tobin's Q (قياس قيمة المصرف)

Q قيمة	TA	DEBT	الموجودات قصيرة الاجل	المطلوبات قصيرة الاجل	MVT (مليون دينار)	عدد الاسهم (مليون سهم)	القيمة السوقية للسهم الواحد	السنة	المصرف
2.058	213,869,681,163	-28,562,320,974	211,459,849,315	182,897,528,341	468,750	25,000	18.750	2005	الائتمان
0.647	357,423,459,169	-31,308,834,100	355,206,362,441	323,897,528,341	262,500	25,000	10.500	2006	
0.290	359,329,223,523	-75,935,961,262	357,389,429,198	281,453,467,936	180,000	50,000	3.600	2007	
0.320	337,992,826,946	-91,220,912,203	336,143,875,474	244,922,963,271	199,500	70,000	2.850	2008	
0.491	363,961,161,693	-110,173,676,645	362,222,201,951	252,048,525,306	289,000	85,000	3.400	2009	
0.187	594,931,934,000	-133,761,646,301	593,600,121,041	459,838,474,740	245,000	100,000	2.450	2010	
0.471	444,122,919,000	-150,768,420,000	442,925,852,000	292,157,432,000	360,000	100,000	3.600	2011	
0.111	561,579,222,000	-172,650,410,000	558,682,149,000	386,031,739,000	235,000	100,000	2.350	2012	
0.277	602,995,583,000	-194,172,017,000	600,088,233,000	405,916,216,000	361,500	150,000	2.410	2013	
-0.040	625,187,059,000	-287,305,294,000	622,321,210,000	335,015,916,000	262,500	250,000	1.050	2014	
-0.245	618,517,645,000	-298,982,979,000	615,690,773,000	316,707,794,000	147,500	250,000	0.590	2015	
0.734	138,577,952,000	4,192,508,294	134,385,443,995	138,577,952,289	97,500	25,000	3.900	2005	الاستثمار
0.263	167,731,022,000	5,384,037,000	162,346,985,000	167,731,022,000	38,675	29,750	1.300	2006	
0.329	131,112,403,000	4,521,099,000	126,591,304,000	131,112,403,000	38,675	29,750	1.300	2007	
0.289	158,171,718,000	6,265,451,000	151,906,267,000	158,171,718,000	39,375	37,500	1.050	2008	
0.462	191,558,025,000	7,883,903,000	183,674,122,000	191,558,025,000	80,640	50,400	1.600	2009	
0.411	246,091,571,000	8,182,968,000	237,908,603,000	246,091,571,000	93,025	75,020	1.240	2010	
-0.026	327,719,084,000	-103,518,778,000	314,130,188,000	210,611,410,000	95,000	100,000	0.950	2011	
-0.005	378,276,838,000	-102,938,418,000	362,657,589,000	259,719,171,000	101,000	100,000	1.010	2012	
-0.040	520,596,472,000	-171,253,581,000	505,493,395,000	334,239,814,000	150,350	155,000	0.970	2013	
-0.029	558,655,517,000	-266,397,264,000	541,303,525,000	274,906,261,000	250,000	250,000	1.000	2014	
-0.178	551,734,351,000	-268,047,953,000	535,153,920,000	267,105,967,000	170,000	250,000	0.680	2015	
1.134	64,006,501,220	-26,153,955,361	63,056,439,737	36,902,484,376	98,750	25,000	3.950	2005	الاجلي
0.017	43,925,751,000	-25,493,134,701	43,057,763,986	17,564,629,285	26,250	25,000	1.050	2006	
-0.017	51,192,450,000	-27,107,483,000	50,354,421,000	23,246,938,000	26,250	25,000	1.050	2007	
-0.122	70,563,773,000	-31,080,598,000	70,563,773,000	39,483,175,000	22,500	25,000	0.900	2008	

* لعدم امتلاك مصارف العينة لاسهم ممتازة ولا مطلوبات طويلة الاجل فتم تعويضها صفرا عند التطبيق



-0.088	94,052,910,000	-51,771,970,000	94,052,910,000	42,280,940,000	43,500	50,000	0.870	2009
-0.079	107,558,290,000	-49,047,845,000	103,692,661,000	54,644,816,000	40,500	50,000	0.810	2010
-0.319	184,664,616,000	-101,429,360,000	180,676,890,000	79,247,530,000	42,500	50,000	0.850	2011
-0.193	337,248,548,000	-148,924,012,000	331,512,115,000	182,588,103,000	84,000	100,000	0.840	2012
-0.022	1,608,834,972,000	-159,924,766,763	533,836,892,763	373,912,126,000	124,640	152,000	0.820	2013
-0.016	1,497,823,334,000	-248,426,101,280	600,974,725,295	352,548,624,015	225,000	250,000	0.900	2014
-0.188	535,764,591,305	-237,990,981,839	513,359,246,592	275,368,264,753	137,500	250,000	0.550	2015
1.384	45,723,265,770	-7,273,555,938	40,887,902,205	33,614,346,267	70,555	10,300	6.850	2005
0.156	81,847,073,831	-17,393,842,080	75,083,327,540	57,689,485,460	30,164	22,344	1.350	2006
0.089	141,855,589,170	-20,828,127,201	134,252,055,141	113,423,927,940	33,516	22,344	1.500	2007
0.023	239,984,991,213	-30,616,721,752	229,551,433,959	198,934,712,207	36,250	25,000	1.450	2008
0.178	258,650,056,326	-43,966,184,605	242,315,483,826	198,349,299,221	90,000	50,000	1.800	2009
0.023	272,031,632,749	-45,151,976,737	252,504,527,033	207,352,550,296	51,291	56,990	0.900	2010
0.016	354,046,282,299	-99,266,768,388	333,928,294,403	234,661,526,015	104,990	103,950	1.010	2011
-0.032	424,766,297,564	-127,090,964,868	401,601,546,920	274,510,582,052	113,306	103,950	1.090	2012
0.031	781,479,239,060	-263,525,866,348	739,693,298,451	476,167,432,103	287,500	250,000	1.150	2013
-0.031	816,478,697,199	-294,963,255,335	764,140,233,237	469,176,977,902	270,000	300,000	0.900	2014
-0.148	810,971,493,477	-272,991,054,310	760,989,595,237	487,998,540,927	153,000	300,000	0.510	2015
0.223	319,496,069,215	-15,726,716,066	307,863,273,737	292,136,557,671	87,000	15,000	5.800	2005
0.147	229,385,631,368	-14,890,093,408	278,492,914,034	263,602,820,626	48,600	27,000	1.800	2006
0.129	406,782,968,680	-25,214,353,153	381,548,298,126	356,333,944,973	77,500	31,000	2.500	2007
0.110	569,667,612,693	-27,425,498,089	533,252,985,126	505,827,487,037	90,300	42,000	2.150	2008
0.205	557,540,022,098	-28,563,147,520	510,555,954,903	481,992,807,383	143,000	55,000	2.600	2009
0.082	580,125,543,187	-25,163,270,277	521,190,461,224	496,027,190,947	72,600	66,000	1.100	2010
0.183	657,749,396,786	-71,417,943,356	601,535,848,941	530,117,905,585	192,000	100,000	1.920	2011
0.126	818,969,589,919	-115,468,691,461	746,692,089,052	631,223,397,591	219,000	150,000	1.460	2012
0.158	774,180,018,936	-117,317,196,325	688,717,620,052	571,400,423,727	240,000	150,000	1.600	2013
-0.093	683,076,386,655	-213,239,230,229	589,241,205,224	376,001,974,995	150,000	250,000	0.600	2014
-0.079	675,123,601,662	-180,928,344,742	578,091,374,172	397,163,029,430	127,500	250,000	0.510	2015
1.144	79,855,282,310	-18,678,279,172	76,516,558,738	57,838,279,566	110,000	20,000	5.500	2005
0.216	90,371,936,557	-20,457,210,076	86,489,329,666	66,032,119,590	40,000	20,000	2.000	2006
-0.004	112,973,527,939	-26,720,468,863	108,990,867,260	82,270,398,397	26,250	25,000	1.050	2007
-0.028	205,984,854,404	-32,004,890,232	200,832,732,301	168,827,842,069	26,250	25,000	1.050	2008
0.115	205,310,508,845	-53,845,627,558	199,482,178,521	145,636,550,963	77,500	50,000	1.550	2009
0.062	186,010,790,693	-56,711,702,636	178,332,208,285	121,620,505,649	68,250	50,000	0.910	2010
0.739	258,603,105,014	-81,697,829,741	251,145,759,769	169,447,930,028	272,700	75,000	1.350	2011
-0.095	472,979,957,739	-216,583,253,289	467,133,272,319	250,550,019,030	171,700	202,000	0.850	2012
-0.141	560,875,574,786	-254,717,525,785	554,473,976,277	299,756,450,492	175,740	202,000	0.870	2013
-0.315	348,145,109,350	-256,958,934,796	342,164,251,541	85,205,316,745	147,460	202,000	0.730	2014
-0.531	365,478,345,227	-257,334,933,211	360,205,590,500	102,870,657,289	63,125	252,500	0.250	2015
0.620	69,870,250,829	-30,155,993,558	67,432,560,453	37,276,566,895	73,500	30,000	2.450	2005
-0.043	74,829,421,923	-33,211,568,199	72,411,602,745	39,200,034,546	30,000	30,000	1.000	2006
0.071	82,455,758,710	-31,680,697,235	78,815,107,434	47,134,410,199	37,500	30,000	1.250	2007
0.022	122,436,989,388	-31,771,906,833	114,572,578,946	82,800,672,113	34,500	30,000	1.150	2008
0.276	168,521,549,399	-41,002,420,636	154,160,994,800	113,158,574,164	87,500	50,000	1.750	2009
0.015	201,242,641,577	-40,433,802,366	181,842,736,796	141,408,934,430	43,500	50,000	0.870	2010
-0.001	271,377,273,068	-80,224,410,843	244,655,959,034	164,431,548,191	80,000	100,000	0.800	2011
-0.015	303,653,144,370	-82,591,580,145	274,275,274,975	191,683,694,830	78,000	100,000	0.780	2012
2.836	328,166,929,674	-119,223,072,317	286,457,777,149	167,234,704,832	1,050,000	150,000	7.000	2013
-0.161	312,027,435,860	-120,104,425,270	241,987,200,913	121,882,775,643	69,755	178,859	0.390	2014

مجلة الخرجي للمؤامير الإقتصادية والإدارية
المجلد الرابع عشر - العدد (٣) - ٢٠١٧ م



-0.283	358,698,930,611	-170,283,298,891	284,258,216,937	113,974,918,046	68,689	236,859	0.290	2015	تغير
0.903	318,090,429,430	-51,672,465,000	313,841,084,000	262,168,619,000	339,029	52,973	6.400	2005	
0.154	331,209,583,378	-55,089,845,000	326,810,174,000	271,720,329,000	105,947	52,973	2.000	2006	
0.273	363,724,586,351	-65,079,424,000	352,697,008,000	287,617,584,000	164,217	52,973	3.100	2007	
0.179	404,177,095,000	-81,480,169,000	531,049,671,000	449,569,502,000	154,000	70,000	2.200	2008	
0.172	661,618,927,000	-94,661,011,000	787,685,552,000	693,024,541,000	208,250	85,000	2.450	2009	
0.112	804,688,378,000	-88,533,055,000	930,807,750,000	842,274,695,000	179,000	100,000	1.790	2010	
0.411	699,368,971,000	-105,606,795,000	841,254,291,000	735,647,496,000	392,892	112,900	3.480	2011	
0.144	1,046,719,009,000	-164,005,699,000	1,257,407,835,000	1,093,402,136,000	315,000	175,000	1.800	2012	
0.159	1,764,904,558,000	-234,451,581,000	1,708,093,725,000	1,473,642,144,000	515,000	250,000	2.060	2013	
0.083	1,827,505,325,000	-235,001,581,000	1,770,087,708,000	1,535,086,127,000	387,500	250,000	1.550	2014	
0.049	1,649,536,698,000	-212,144,152,000	1,493,192,477,000	1,281,048,325,000	292,500	250,000	1.170	2015	
1.529	27,069,665,425	-15,763,328,058	23,997,264,606	8,233,936,548	57,153	16,810	3.400	2005	تغير
0.297	38,077,432,730	-19,391,535,427	34,839,370,758	15,447,835,331	30,711	21,180	1.450	2006	
3.603	47,219,951,235	-20,495,224,001	40,682,149,024	20,186,925,023	190,621	21,180	9.000	2007	
4.668	77,531,702,034	-43,093,978,360	70,873,926,497	27,779,948,137	405,000	45,000	9.000	2008	
4.190	94,982,200,383	-52,002,952,741	87,736,502,214	35,733,549,473	450,000	50,000	9.000	2009	
-0.096	119,936,262,516	-68,209,443,108	112,397,753,441	44,188,310,333	56,700	70,000	0.810	2010	
-0.089	168,098,367,000	-96,878,369,000	158,976,895,000	62,098,526,000	82,000	100,000	0.820	2011	
0.045	270,188,999,000	-141,929,746,000	253,384,233,000	111,454,487,000	154,020	151,000	1.020	2012	
0.024	310,658,826,000	-179,717,596,000	293,893,714,000	114,176,118,000	187,300	187,300	1.000	2013	
0.026	419,761,171,000	-239,147,797,000	399,055,788,000	159,907,991,000	250,000	250,000	1.000	2014	
0.002	369,588,287,000	-236,636,928,000	342,515,117,000	105,878,189,000	237,500	250,000	0.950	2015	

من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف ونشرات سوق العراق للاوراق المالية

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان اقل قيمة ل Q كان في مصرف الموصل سنة 2015 وبلغت -0,531، في حين كانت اعلى قيمة لمصرف سومر في سنة 2008 بمقدار 4,668.

ولغرض اختبار فرضية البحث فسيتم استخدام اجراء التحليل الاحصائي Binomail لمعرفة معنوية ارتفاع او انخفاض قيمة (Q) عن الواحد الصحيح في مصارف العينة، وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الاولى

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
الشركات ذات قيمة (Q) اصغر من الواحد الصحيح	<= 1	90	0.91	0.50	0.000 ^a
الشركات ذات قيمة (Q) اكبر من الواحد الصحيح	> 1	9	0.09		
Total		99	1.00		

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان عدد الشركات التي تتخضع قيمة الاصول المثبتة في سجلاتها عن اقيامها السوقية كانت 90 شركة (قيمة Q اصغر من الواحد الصحيح)، في حين ان عدد الشركات التي تزيد قيمة اصولها المثبتة في السجلات عن اقيامها السوقية بلغت 9 شركات فقط (قيمة Q اكبر من الواحد الصحيح) وبما ان قيمة معنوية الاختبار (sig) بلغت 0,0 وهي اقل من مستوى الخطأ المقبول والمحدد سلفا وبالباغ 0,05 فبالتالي يتم قبول فرضية البحث.



3- الفرضية الثالثة" ارتفاع كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية الخاصة "

بعد تطبيق نموذج قياس كفاءة القرارات الاستثمارية المشار اليه سابقا و اجراء تحليل الانحدار المتعدد على مستوى كل مصرف من مصارف العينة وتحديد معالم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (عن طريق معاملات كل متغير) فقد تم حساب البواقي الاحصائية (والتي تمثل كفاءة القرارات الاستثمارية لانها تمثل الفرق بين حجم الاستثمار الفعلي وحجم الاستثمار الامثل المتوقع)،كانت نتائج مصارف العينة كالآتي:-

جدول رقم (5) قياس كفاءة القرارات الاستثمارية

ت	المصرف	السنة	الاستثمار الفعلي	الموجودات السابقة	الاستثمار الفعلي مرجحا بالموجودات السابقة	نسبة النمو في الإيرادات	البواقي الاحصائية (كفاءة القرارات الاستثمارية)
1	الائتمان	2005	1,420,181,131	27,394,308,047	0.05184	1.30230	0.05366
		2006	423,153,524	213,869,681,163	0.00198	1.69942	0.00618
		2007	168,200,596	357,423,459,169	0.00047	1.86080	0.00564
		2008	258,907,426	359,329,223,523	0.00072	0.62542	-0.00153
		2009	826,631,320	337,992,826,946	0.00245	0.03414	-0.00978
		2010	421,112,553	363,961,161,693	0.00000	-0.35732	-0.01378
		2011	332,103,000	594,931,934,000	0.00056	-0.15881	-0.00639
		2012	228,540,000	444,122,919,000	0.00051	0.87461	-0.00574
		2013	300,508,000	561,579,222,000	0.00054	-0.12493	-0.01159
		2014	11,627,000	602,995,583,000	0.00002	-0.09267	-0.01211
		2015	155,743,000	625,187,059,000	0.00025	-0.14244	-0.00662
2	الاستثمار	2005	759,120,575	130,582,225,476	0.00581	0.78008	-0.03763
		2006	1,682,693,000	138,577,952,000	0.01214	1.24751	-0.05374
		2007	11,697,000	167,731,022,000	0.00007	0.28652	-0.01968
		2008	1,801,350,000	131,112,403,000	0.01374	0.41913	-0.01238
		2009	2,134,861,000	158,171,718,000	0.01350	0.14410	-0.11026
		2010	299,065,000	191,558,025,000	0.00156	-0.36057	0.01287
		2011	5,995,084,000	246,091,571,000	0.02436	0.51539	-0.00638
		2012	3,460,740,000	327,719,084,000	0.01056	0.11717	-0.00106
		2013	394,726,000	378,276,838,000	0.00104	0.20678	-0.01488
		2014	5,612,199,000	520,596,472,000	0.01078	0.75633	-0.03152
		2015	257,200,000	558,655,517,000	0.00046	0.19050	0.83862
3	الاهلي	2005	99,893,000	12,498,961,108	0.00799	0.87630	0.00138
		2006	14,301,000	64,006,501,220	0.00022	2.98717	0.02106
		2007	829,151,000	43,925,751,000	0.01888	0.22746	0.00383
		2008	1,654,823,000	51,192,450,000	0.03233	0.95413	0.02673
		2009	869,450,092	70,563,773,000	0.01232	0.10341	0.04836
		2010	825,645,000	94,052,910,000	0.00878	-0.20704	-0.01191
		2011	3,005,000,000	107,558,290,000	0.02794	0.13163	0.01165
		2012	9,128,000	184,664,616,000	0.00005	0.75046	-0.00819
		2013	3,632,367,673	337,248,548,000	0.01077	1.25985	0.00915
		2014	749,088,000	1,608,834,972,000	0.00047	0.13357	0.03784
		2015	3,710,372,767	1,497,823,334,000	0.00248	-0.27999	0.00713
4	الخليج	2005	864,633,721	15,136,853,734	0.05712	1.26350	-0.11848
		2006	24,628,520,776	45,723,265,770	0.53864	1.82361	0.24486
		2007	12,746,577,249	81,847,073,831	0.15574	1.49409	-0.06852
		2008	2,119,813,240	141,855,589,170	0.01494	1.05294	-0.11623
		2009	3,253,133,245	239,984,991,213	0.01356	1.31063	0.25333
		2010	7,932,981,561	258,650,056,326	0.03067	-0.24138	-0.58781



0.10588	-0.03404	0.00770	272,031,632,749	2,094,849,769	2011
0.02412	0.35026	0.00703	354,046,282,299	2,488,228,749	2012
-0.06899	1.07349	0.06651	424,766,297,564	28,252,187,145	2013
-0.19644	0.51658	0.00290	781,479,239,060	2,262,421,516	2014
0.53263	-0.69647	1.40278	52,338,463,962	73,419,470,201	2015
0.03353	1.73620	0.10709	175,541,477,402	18,798,836,796	2005
-0.00264	1.01155	-0.01805	319,496,069,215	-5,768,120,668	2006
0.00012	-0.10330	0.01482	229,385,631,368	3,398,854,391	2007
-0.03601	1.17239	0.01951	406,782,968,680	7,934,470,048	2008
0.00551	0.13597	0.02161	569,667,612,693	12,311,876,529	2009
-0.00516	-0.18692	0.02257	557,540,022,098	12,585,798,583	2010
-0.01007	-0.10973	0.00442	580,125,543,187	2,562,854,853	2011
-0.01617	0.45852	0.01651	657,749,396,786	10,856,925,052	2012
0.00036	0.23382	0.01294	818,969,589,919	10,596,478,437	2013
-0.00227	-0.03614	0.02003	774,180,018,936	15,506,585,571	2014
0.02680	-0.35608	0.03341	683,076,386,655	22,821,307,735	2015
-0.00905	4.39450	0.02313	42,351,278,651	979,786,728	2005
0.00921	0.55233	0.02986	79,855,282,310	2,384,699,088	2006
-0.01423	0.45071	0.00612	90,371,936,557	552,895,415	2007
0.09294	0.60556	0.11376	112,973,527,939	12,851,783,410	2008
-0.01792	0.45697	0.00245	205,984,854,404	504,800,854	2009
-0.01263	0.11480	0.00671	205,310,508,845	1,378,043,576	2010
-0.01963	0.34120	0.00039	186,010,790,693	73,303,035	2011
-0.01566	0.14823	0.00379	258,603,105,014	979,374,584	2012
-0.01965	0.33640	0.00036	472,979,957,739	170,574,010	2013
0.00000	1.23924	0.00076	560,875,574,786	425,009,344	2014
-0.00006	-0.80842	0.00275	348,145,109,350	958,452,853	2015
-0.01182	1.54831	0.00544	38,885,203,079	211,609,650	2005
-0.00774	0.44040	0.01506	69,870,250,829	1,052,270,548	2006
-0.00093	0.98770	0.01913	74,829,421,923	1,431,506,526	2007
0.00771	0.46599	0.03038	82,455,758,710	2,504,954,448	2008
0.02326	0.39812	0.04627	122,436,989,388	5,664,866,228	2009
0.01220	0.06800	0.03686	168,521,549,399	6,212,006,000	2010
0.01030	0.11510	0.03472	201,242,641,577	6,988,091,865	2011
-0.00039	0.24000	0.01117	271,377,273,068	3,032,030,081	2012
-0.01324	-0.18330	0.01267	303,653,144,370	3,848,051,380	2013
-0.00037	0.34149	0.00043	328,166,929,674	141,522,036	2014
-0.02405	-0.15000	0.00170	312,027,435,860	531,201,120	2015
0.01110	1.58250	0.02068	61,877,903,088	1,279,563,934	2005
-0.00761	0.62596	0.00101	318,090,429,430	322,775,466	2006
-0.00615	0.85110	0.00270	331,209,583,378	895,883,930	2007
-0.00711	0.82280	0.00171	363,724,586,351	622,339,562	2008
0.00007	0.32680	0.02557	404,177,095,000	10,333,843,000	2009
0.01964	-0.07553	0.02757	661,618,927,000	18,239,542,000	2010
-0.00097	0.00364	0.00703	804,688,378,000	5,657,442,000	2011
-0.00632	0.36599	0.00204	699,368,971,000	1,428,696,000	2012
0.00370	0.12737	0.01183	1,046,719,009,000	12,381,919,000	2013
0.00008	0.35050	0.00080	1,764,904,558,000	1,417,382,000	2014
-0.00669	-0.10025	0.00121	1,827,505,325,000	2,212,514,000	2015
-0.01264	1.66520	0.00006	118,283,362,491	6,743,005	2005
-0.00250	1.33600	0.01777	27,069,665,425	481,017,878	2006
0.10448	0.15994	0.15180	38,077,432,730	5,780,139,214	2007
-0.02169	0.37479	0.02069	47,219,951,235	977,182,754	2008
-0.03613	0.10712	0.01241	77,531,702,034	962,213,809	2009
0.28760	0.92360	0.00567	94,982,200,383	538,887,498	2010

مجلة الخري للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد الرابع عشر - العدد (٣) - ٢٠١٧ م



-0.03940	-0.21300	0.01649	119,936,262,516	1,978,315,000	2011
0.03093	1.36500	0.05053	168,098,367,000	8,494,290,000	2012
-0.01058	1.67300	0.00195	270,188,999,000	525,523,000	2013
-0.00973	0.97330	0.01888	310,658,826,000	5,866,133,000	2014
0.28765	0.19240	0.01596	419,761,171,000	6,697,586,000	2015

من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لمصارف العينة ولغرض اختبار فرضية البحث فقد تم اجراء التحليل الاحصائي T-Test مع تحديد قيمة الصفر كقيمة اختبارية لانها تمثل النقطة التي يتساوى فيها الاستثمار الفعلي مع الاستثمار الامثل المتوقع وبلاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الثانية

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
99	0.01286	0.133737	0.013441		
Test Value = 0					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
0.957	98	0.341	0.012861	-0.01381-	0.03953

وبما ان مستوى معنوية الاختبار sig اعلاه بلغت 0,341 وهي اعلى بكثير من مستوى الخطأ المقبول المحدد سلفا وبالبلغ 0,05 وان قيمة T المحسوبة تبلغ 0,957 اصغر من قيمتها الجدولية البالغة 1,661 لذا فانه يتم رفض فرضية البحث وهذا يعني انخفاض كفاءة القرارات الاستثمارية في مصارف العينة.
4- الفرضية الرابعة" ارتفاع مستوى الاستثمار الفعلي عن الحجم الامثل المطلوب في المصارف العراقية الخاصة"

تم التوصل من خلال نتائج اختبار الفرضية الثالثة الى عدم كفاءة القرارات الاستثمارية في مصارف العينة،وتبحث هذه الفرضية تحليل واختبار عدم تلك الكفاءة هل نتج عن انخفاض مستوى الاستثمار الفعلي عن الحجم الامثل ام ارتفاعه،وبالاستناد الى نموذج قياس كفاءة القرارات الاستثمارية المشار اليه سابقا فان قيمة البواقي الاحصائية السالبة تدل على الانخفاض في مستوى الاستثمار الفعلي عن الحجم الامثل المطلوب في حين تشير القيمة الموجبة لها الى ارتفاع مستوى الاستثمار الفعلي،ولغرض اختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام التحليل الاحصائي Binomial لمعرفة معنوية توزيع القيم السالبة والقيم الموجبة حول نقطة الصفر المحددة(كحد فاصل بين انخفاض وارتفاع الاستثمار) وبلاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

	Categor y	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
المصارف منخفضة الاستثمار	<= 0	60	0.61	0.50	0.044 ^a
المصارف مرتفعة الاستثمار	> 0	39	0.39		
Total		99	1.00		



وتشير نتائج التحليل اعلاه الى ان المصارف التي تعاني من نقصا في الاستثمار بلغت 60 مصرفا في حين ان النتائج التي تعاني من ارتفاع في الاستثمار بلغت 39 مصرفا، وبما ان عدد المصارف منخفضة الاستثمار اكبر من عدد المصارف مرتفعة الاستثمار وبمستوى معنوية بلغ 0,044 وهو اقل من مستوى الخطأ المحدد المقبول احصائيا فقد تم رفض فرضية البحث وهذا يعني انخفاض مستوى الاستثمار الفعلي عن الحجم الامثل المطلوب.

5- الفرضية الخامسة" ان هناك اثر ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية"

لغرض اختبار هذه الفرضية فقد استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس اثر التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية مع الاخذ بنظر الاعتبار دور المتغيرات الضابطة، وذلك وفق النموذج الاحصائي الاتي:-

$$\text{InvEff}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{CONACC}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \beta_4 \text{Age}_{it} + e_{it}$$

وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول رقم (68) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	0.145 ^a	0.021	-0.021-	0.135107		
ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.037	4	0.009	0.506	0.732
	Residual	1.716	94	0.018		
	Total	1.753	98			
Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0.296	0.538		0.551	0.583
	التحفظ	0.004	0.066	0.006	0.055	0.956

ويلاحظ من النتائج اعلاه ان هناك اثر لا يكاد يذكر للتحفظ المحاسبي في كفاءة القرارات الاستثمارية اذ يبلغ بحسب قيمة R-Square 2,1% وهو اثر ضعيف جدا، كما ان نسبة معنوية الاختبار sig بلغت 0,732 وهي اعلى بكثير من نسبة الخطأ المقبول والمحدد سلفا والبالغ 0,05 وبالتالي ترفض فرضية البحث لعدم ثبوت الاثر احصائيا.

ويرى الباحث ان هذه النتيجة منطقية جدا ولا تتعارض مع نتائج الدراسات السابقة التي اثبتت وجود اثر للتحفظ المحاسبي في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية من خلال تحسين كلفة التمويل المقترض وعقود المديونية طويلة الاجل وهذا ما تفتقر اليه المصارف العراقية الخاصة اذا لا يوجد فيها قروض طويلة الاجل ولا سندات اقترضت كما تم بيانها سابقا عند قياس قيمة المصرف.

6- الفرضية السادسة" ن هناك اثر ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي على قيمة المصارف "



لغرض اختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد لقياس اثر التحفظ المحاسبي على قيمة المصرف مع الاخذ بنظر الاعتبار دور المتغيرات الضابطة، وذلك وفق النموذج الاحصائي الاتي:-

$$Q_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{CONACC}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \beta_4 \text{Age}_{it} + e_{it}$$

وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	0.392	0.153	0.117	0.780327		
ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.365	4	2.591	4.256	0.003
	Residual	57.237	94	0.609		
	Total	67.603	98			
Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.139	3.105		1.977	0.051
	التحفظ	-0.261-	0.382	-0.065-	0.682-	0.497

وتشير نتائج التحليل اعلاه ان هناك علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، وان قيمة R-Square تبلغ 0,153 وهذا يعني ان نسبة 15,3% من التغير في قيمة الشركة تعود الى التغير في التحفظ المحاسبي (مع مراعاة المتغيرات الضابطة) وهو اثر ضعيف احصائيا، ولكن مستوى معنوية الاختبار sig كانت مرتفعة جدا اذ بلغت 0,003 وهي اقل بكثير من مستوى الخطأ المقبول احصائيا والبالغ 0,05 لذا فانه يتم قبول فرضية البحث.

7- الفرضية السابعة" ان هناك زيادة في اثر التحفظ المحاسبي على قيمة المصارف عند اخذ مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية بعين الاعتبار"

لغرض اختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد لقياس اثر التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية على قيمة المصرف مع الاخذ بنظر الاعتبار دور المتغيرات الضابطة، وذلك وفق النموذج الاحصائي الاتي:-

$$Q_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{CONACC}_{it} + \beta_2 \text{InvEff}_{it} + \beta_3 \text{Size}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \beta_5 \text{Age}_{it} + e_{it}$$

وبالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-



جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية السادسة

Model Summary							
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate			
1	0.393	0.154	0.109	0.784116			
ANOVA							
Model	Sum of Squares		Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression		10.423	5	2.085	3.390	0.002
	Residual		57.180	93	0.615		
	Total		67.603	98			
Coefficients							
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta				
1	(Constant)		6.193	3.125	1.982	0.050	
	التحفظ		-0.260-	0.384	-.065-	-.677-	0.500
	كفاءة القرارات الاستثمارية		-0.183-	0.599	-.029-	-.306-	0.760

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة R-Suare قد ارتفعت بشكل ضئيل جدا وبمقدار 0,001 (0,154) بعد اضافة متغير كفاءة القرارات الاستثمارية) عما كانت عليه في جدول رقم 7 (0,153) قبل اضافة متغير كفاءة القرارات الاستثمارية) كما ان ذلك حسن من مستوى معنوية الاختبار من 0,003 الى 0,002، وتعد هذه النتيجة معقولة جدا بسبب انخفاض كفاءة القرارات الاستثمارية التي بينتها نتيجة اختبار الفرضية الرابعة لذا كان تأثيرها ضعيفا جدا في قيمة الشركة، وعلى الرغم من ان ذلك التحسين في الاثر والبالغ 0,1 % يعد ضعيف جدا ولا يكاد يذكر الا ان ذلك لا يمنع من قبول فرضية البحث من الناحية الاحصائية.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :- الاستنتاجات

- 1- لا تطبق جميع المصارف العراقية سياسة التحفظ عند اعداد قوائمها المالية، اذ تبلغ نسبة تطبيقها 47%، بينما نسبة 53% من المصارف المذكورة لا تطبق تلك السياسة، وربما يعود سبب ذلك الى عدم الزامية تطبيق سياسة التحفظ لعدم تبني الجهات المنظمة لعمل مهنة المحاسبة في العراق لمفهوم التحفظ في تشريعاتها.
- 2- انخفاض القيمة الدفترية للاصول المثبتة في سجلات المصارف عن قيمتها السوقية.
- 3- عدم كفاءة القرارات الاستثمارية في المصارف العراقية التجارية الخاصة، وذلك للاختلاف الحاصل بين حجم الاستثمار الفعلي عن حجمه الامثل المطلوب.
- 4- انخفاض مستوى الاستثمار الفعلي في غالبية المصارف العراقية الخاصة عن الحجم الامثل المطلوب للاستثمار.
- 5- لم يثبت اثر التحفظ المحاسبي في ترشيد كفاءة القرارات الاستثمارية.



6- ضعف الاثر العكسي للتحفظ المحاسبي في تعزيز قيمة المصارف.

ثانياً:- التوصيات

- 1- ينبغي على الجهات المنظمة لعمل مهنة المحاسبة في العراق ابداء رأيها في تطبيق او عدم تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي شأنها شان المنظمات الدولية الاخرى التي تفاوتت ارؤها بين السلب والايجاب.
- 2- ضرورة قيام المصارف باجراء اختبارات الانخفاض في قيمة الاصول بشكل دوري لاتخاذ الاجراءات المبكرة التي من شأنها الحد من ذلك الانخفاض،والافصاح عن خسائر ذلك ان وجدت،مسترشدة بذلك بالعايير الدولية ومنها المعايير 36 الخاص بانخفاض قيمة الاصول.
- 3- على المدراء تبني الاستثمارات المبنية على دراسات جدوى يقوم بها الخبراء وذوي الاختصاص والابتعاد عن الاستثمار العشوائي الذي يضيع فرص التطور والازدهار.
- 4- ينبغي على المصارف تحديد الحجم والتوقيت الامثل للاستثمار الذي يحقق النمو في ايراداتها وبشكل يخفض من المخاطر الملازمة للاستثمار.
- 5- نظرا لاهمية الموضوع نوصي باجراء مزيد البحوث التي تتناول ماييلي:-
 - أ- تجربة مقاييس اخرى لقياس المتغيرات ثم اختبار العلاقة بينها.
 - ب- اعتماد نفس المقاييس على باقي القطاعات الاقتصادية بخلاف القطاع المصرفي.
 - ت- دراسة العلاقة بين ادارة الارياح والتحفظ المحاسبي واثرها على ملائمة المعلومات.
 - ث- دراسة اثر ممارسات التحفظ على شفافية الافصاح المحاسبي.

المصادر

أولاً : المصادر العربية

1. ابو الخير،مدثر طه " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل،المجلد (2)، العدد (1)،مصر،2008.
2. اقبال،عمر والقضاة،مأمون " اثر الازمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي " ، مجلة جامعة النجاح للابحاث(العلوم الانسانية)،المجلد (28)،العدد (4)،الاردن،2014 .
3. الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت1990.
4. الصايغ، عماد سعد محمد وعبد المجيد،حميدة محمد، " قياس اثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية"،المجلد (3)،العدد (1)، مصر،2015.
5. المشهداني، بشرى نعم عبد الله وحميد،انمار محسن، " قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،المجلد (2)،العدد(78)،العراق،2014 .
6. الموسوي،حسين جليل محسن،"تأثير اليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي" رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد،العراق،2016.



7. النجار، جميل حسن، " قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية واثره على القيمة السوقية للسهم"، مجلة البلقاء للعلوم والدراسات، المجلد (17) العدد (2)، فلسطين، 2014.
8. بلقاوي، احمد راهي " نظرية المحاسبة " ، تعريب رياض العبد الله،مراجعة طلال الججاوي،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الاردن، 2009 .
9. حمدان، علام محمد موسى، " العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية "، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد (8)، العدد(1)، الاردن، 2012.
10. سعد الدين، ايمان محمد، " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة راس المال واثرها على قيمة الشركة "، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد(2)، العدد(1)، مصر، 2014.
11. عبد المجيد، حميدة محمد، " قياس مستوى التحفظ والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية "، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد(1)، العدد(2)، مصر، 2013.
12. كيسو، دونالد و ويجانت، جيري، " المحاسبة المتوسطة "، الطبعة العربية الثانية، تعريب احمد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
13. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم ، " اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل جامعة طنطا، المجلد (1)، العدد(1) مصر، 2014.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Ahmed, Anwer s. , Billings, Bruce K. , Morton Richard M. and Stanford-Harris, Mary , "The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs", The Accounting Review ,vol (77),no(4)
2. Balakrishnan, Karthik, Watts, Ross and Zuo, Luo, "The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis" , Journal of Business Finance and Accounting,vol (43),issue 5-6,2016.
3. Basu, Sudipta," The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", Journal of Accounting and Economics,Vol (24), 1997.
4. Beaver, Willam H. and Rtan, Stephen G.," Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity", Journal of Accounting Research Vol(38),No(1), 2000.
5. Biddle, Gary C., Ma, Mary L. Z. and Song, Frank M.," Accounting



- Conservatism and Bankruptcy Risk**", a work paper to Faculty of Business and Economics The University of Hong Kong, 2011.
- .6 Chen, Feng, Hope Ole-Kristain, Li Qinqyuan and Wang Xin, " **Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets**", The Accounting Review, vol (86).issue (4), 2011.
 - .7 Chung, H. Kee & Pruitt, Stephen W., " **A Simple Approximation of Tobin's q**", Financial Management Association. Vol(23), No(3), 1994.
 - .8 FASB, " **Qualitative Characteristics of Accounting Information**" Statement of Financial Accounting Concepts No.2, 1980, www.fasb.org.
 - .9 Givoly, Dan and Hayn, Carla " **The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative**" Journal of Accounting and Economics, vol (29) 2000.
 - .10 Lafond, R., and Watts, Ross L., " **The information role of conservatism, The accounting Review**", vol (83), No(2), 2008.
 - .11 Lara , Juan Manuel Garcia, Osmá, Beatriz Garcia and Penalva , Fernando, " **Accounting Conservatism and Firm Investment Efficiency**" , Journal of Accounting and Economics , Vol(61), No(1), 2016.
 - .12 McNichols, Maureen F. and Stubben Stephen R, " **Does Earnings Management Affect Firms' Investment Decisions?**", The accounting Review , Vol(83), No(6), 2008.
 - .13 Penman, Stephen H. and Zhang, Xiao-Jun, " **Accounting conservatism , the Quality of Earnings, and Stock Returns**", The Accounting Review , Vol(77), No(2) , 2002.
 - .14 Watts , Ross L. and Zuo, Luo , " **Accounting Conservatism and Firm Value : Evidence from the Global Financial Crisis**" , Article SSRN Electronic Journal 2012.
 - .15 XU , Xiaodong, Wang, Xia and HAN, Nina, " **Accounting conservatism , Ultimate Ownership and Investment Efficiency**", China Finance Review International, Vol(2) No(1), 2012.